الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2007/20
21 September 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السابعة والعشرون
بالي، ٣-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

أعمال فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية بشأن نتائج دراسته للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

مذكرة من رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تحليلاً للمشاكل والمعوِّقات التقنية التي حددها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية، وذلك بالاستناد إلى دراسة ١٢ بلاغاً وطنياً أولياً قدمتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية ابتداء من ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٦	٣
	ألف - الولاية	١-٣	٣
	باء - نطاق المذكرة	٤-٥	٣
	جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٦	٤
ثانياً -	تنظيم عمل فريق الخبراء الاستشاري	٧-٨	٤
ثالثاً -	نتائج دراسة البلاغات الوطنية الأولية	٩-٦٥	٤
	ألف - قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة	٩-١٥	٤
	باء - تحليل خفض غازات الدفيئة	١٦-٢٦	٧
	جيم - عمليات تقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه	٢٧-٣٦	٨
	دال - معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ الاتفاقية	٣٧-٦٥	١١
رابعاً -	توصيات بشأن تحسين عمليات إعداد البلاغات الوطنية من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول	٦٦-٦٧	١٥

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- اعتمد مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٣/م أ-٨، اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية، وهي الاختصاصات التي تعهد إلى فريق الخبراء الاستشاري بجملة أمور منها دراسة البلاغات الوطنية وإسداء المشورة التقنية، عن طريق تنظيم حلقات التدريب العملي على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، ومدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه، والتخفيف من آثاره، وكذلك عن طريق التدريب على استخدام المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية الثانية واللاحقة للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول).

٢- وتنفيذاً للولاية المشار إليها أعلاه، قام فريق الخبراء الاستشاري بدراسة البلاغات الوطنية الأولية المقدمة إلى الأمانة. وحتى الآن، قدم فريق الخبراء الاستشاري إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ تقريرين[(١)] يتضمنان تقييم الفجوات التقنية التي حددتها الأطراف والتوصيات المتعلقة بالدعم المالي والتقني لإعداد البلاغات الوطنية.

٣- وطلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ، أثناء دورتها الرابعة والعشرين[(٢)]، إلى فريق الخبراء الاستشاري، اتساقاً مع ولايته الواردة في مرفق المقرر ٣/م أ-٨، دراسة البلاغات الوطنية المقدمة إلى الأمانة ابتداءً ٢ من نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وإعداد تقرير لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها السابعة والعشرين.

باء – نطاق المذكرة

٤- تتضمن هذه الوثيقة نتيجة دراسة البلاغات الوطنية الأولية الإثني عشر فضلاً عن ملخص للمشاكل والمعوقات التقنية التي أثرت على إعداد البلاغات الوطنية الأولية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. كما تعرض بإيجاز التوصيات التي أعدها فريق الخبراء الاستشاري لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٥- وقد نظر فريق الخبراء الاستشاري في تلك البلاغات الوطنية الأولية الإثني عشر[(٣)] التي قدمت إلى الأمانة ابتداء من ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥[(٤)]. وتضمن التقرير السابق لفريق الخبراء الاستشاري نتائج دراسة ٤١ بلاغاً وطنياً أولياً قدمتها أطراف غير مدرجة في المرفق الأول حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

---

(١) FCCC/SBI/2002/15 وFCCC/SBI/2006/4.

(٢) FCCC/SBI/2006/11، الفقرة ٢٥.

(٣) الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونغا، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسورينام، وسيراليون، وغينيا – بيساو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفيجي، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق.

(٤) ورد آخر بلاغ وطني أولي تلقته الأمانة ونظر فيه فريق الخبراء الاستشاري، من سيراليون؛ وقدم هذا البلاغ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

جيم – الاجرءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٦- قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، ولا سيما التوصيات، بغية تقديم التوجيه لتيسير إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

ثانياً – تنظيم عمل فريق الخبراء الاستشاري

٧- في سبيل تيسير عمل فريق الخبراء الاستشاري، بما في ذلك دراسة ١٢ بلاغاً وطنياً أولياً، تم توزيع أعضاء الفريق على أفرقة كلفت بالمجالات المواضيعية التالية: قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ وعمليات تقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه؛ وأنشطة التخفيف من آثاره؛ ومواضيع متعددة الجوانب. ونظرت الأفرقة المواضيعية في البلاغات الوطنية الأولية في الاجتماعين السابع والثامن لفريق الخبراء الاستشاري، واستعانت الأفرقة، عقب الاجتماعين، بقائمة البريد الالكتروني التابعة للأمانة لتبادل الآراء بشأن النتائج التي تمخضت عنها دراسة البلاغات.

٨- ونظر فريق الخبراء الاستشاري في الفروع التالية الواردة في البلاغات الوطنية الأولية المقدمة من ١٢ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ وتقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه؛ والبحث والرصد المنهجي؛ وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والتعليم والتدريب والتوعية العامة؛ والدعم المالي والتقني؛ ونقل التكنولوجيا؛ والمعلومات والربط الشبكي؛ وبناء القدرات. وقد سعى فريق الخبراء الاستشاري، لدى نظره في البلاغات الوطنية الأولية البالغ عددها ١٢ بلاغاً، وتنفيذاً للولاية الواردة في المرفق بالمقرر ٣/م أ – ٨، للقيام بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم المشاكل والمعوِّقات التقنية التي أثرت في إعداد البلاغات الوطنية الأولية من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تنجزها بعد؛ (ب) القيام، حسب الاقتضاء، بتحديد وتقييم الصعوبات التي تصادفها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في استخدام المبادئ التوجيهية والمنهجيات الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية، وتقديم توصيات لتحسينها؛

(ج) تقييم المسائل التحليلية والمنهجية، بما فيها المشاكل والمعوقات التقنية التي تُصادَف في إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة والإبلاغ بها، وأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ، وعمليات تقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه، وغير ذلك من المعلومات، بهدف تحسين اتساق المعلومات المقدمة، وجمع البيانات، واستخدام بيانات عوامل الانبعاثات المحلية والإقليمية وبيانات الأنشطة وتطوير المنهجيات.

ثالثاً – نتائج دراسة البلاغات الوطنية الأولية

ألف – قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

١- تقييم المشاكل والمعوقات التقنية التي تصادفها الأطراف في إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

٩- أوضحت معظم الأطراف الصعوبات التي تواجهها في ضمان الحصول على بيانات مفصلة ومبوبة موثوقة و/أو بما فيه الكفاية تتصل بالأنشطة الوطنية في قطاعات الطاقة، والنقل، (بالسيارات والطائرات)، والصناعة،

والزراعة، والحراجة والنفايات. وأشارت أطراف قليلة إلى عدم توفر البيانات بشأن استهلاك وقود الكتلة الحيوية؛ ومن جهة أخرى أبلغت ثلاثة أطراف بأن انبعاثات الكتلة الحيوية تكاد لا تذكر في بلدانها. واستندت الأطراف أساساً إلى عوامل الانبعاثات الافتراضية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أو إلى مصادر معلومات ثانوية مثل الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد حالت الصعوبة في الحصول على بيانات مفصلة ومبوبة بما فيه الكفاية دون تطبيق بعض البلدان لجداول الابلاغ التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أو التي حددتها الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي جداول الإبلاغ التي تستخدم أشكال إبلاغ معدلة أو مبسطة.

١٠- وبيّن أحد الأطراف الصعوبات التي واجهها في الحصول على بيانات دقيقة عن الحراجة بسبب التغيير البشري المصدر لاستخدام الأراضي. وأبلغت أطراف عديدة عن عدم كفاية عوامل الانبعاثات القطرية المحددة، ولا سيما في بعض القطاعات الصناعية. واستخدم معظم الأطراف عوامل الانبعاثات الافتراضية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأبلغ طرفان عن بيانات تتعلق باستخدام عوامل الانبعاثات الافتراضية المشتقة محلياً بالنسبة إلى بعض المصادر.

٢- تقييم الصعوبات في استخدام المبادئ التوجيهية

١١- تتبع معظم البلاغات الوطنية التي دُرست "المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية التي تقدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية" (المشار إليها فيما بعد بالمبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات التي تقدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية)، رغم أن بعض البلاغات الوطنية لم تذكر ذلك صراحة. واستخدمت جميع الأطراف أساساً المنهجيات الواردة في *المبادئ التوجيهية المنقحة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الصادرة عام ١٩٩٦ بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة*. بيد أنه توجد بعض الفوارق في شكل الإبلاغ. ولم يفد أي طرف استخدامه إرشادات الممارسة الجيدة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

١٢- وأبلغ جميع الأطراف عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروز، كما أبلغ أحد الأطراف عن الهيدروفلوروكربون. وإضافة إلى ذلك، أبلغت أطراف عديدة عن سلائف الأوزون التروبوسفيرية، وأكسيدات النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية، وكذلك أول أكسيد الكربون (انظر الشكل ١). وأبلغ معظم الأطراف عن انبعاثات سنة ١٩٩٠ أو ١٩٩٤، وأبلغ أحد الأطراف عن انبعاثات عام ٢٠٠٣. وقيّم بعض الأطراف انبعاثات السنوات الأخرى، بيد أن أحد الأطراف أدرج تقديرات الانبعاثات في البلاغات الوطنية لفترة تزيد عن سنة. ولم يستخدم سوى عدد قليل من الأطراف المختصرات المتعلقة بالانبعثات من قبيل "غير مقدرة" أو "غير الحاصلة" أو "مدرجة في مكان آخر".

١٣- وأبلغت أطراف قليلة عن هيكلها المؤسسي في إعداد قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة، فيما بينت أطراف عديدة الصعوبات التي واجهتها في إنشاء أفرقة الجرد والإبقاء عليها وشددت على الحاجة إلى بناء القدرات.

الشكل ١ - نمط الإبلاغ عن غازات الدفيئة والغازات الأسلاف

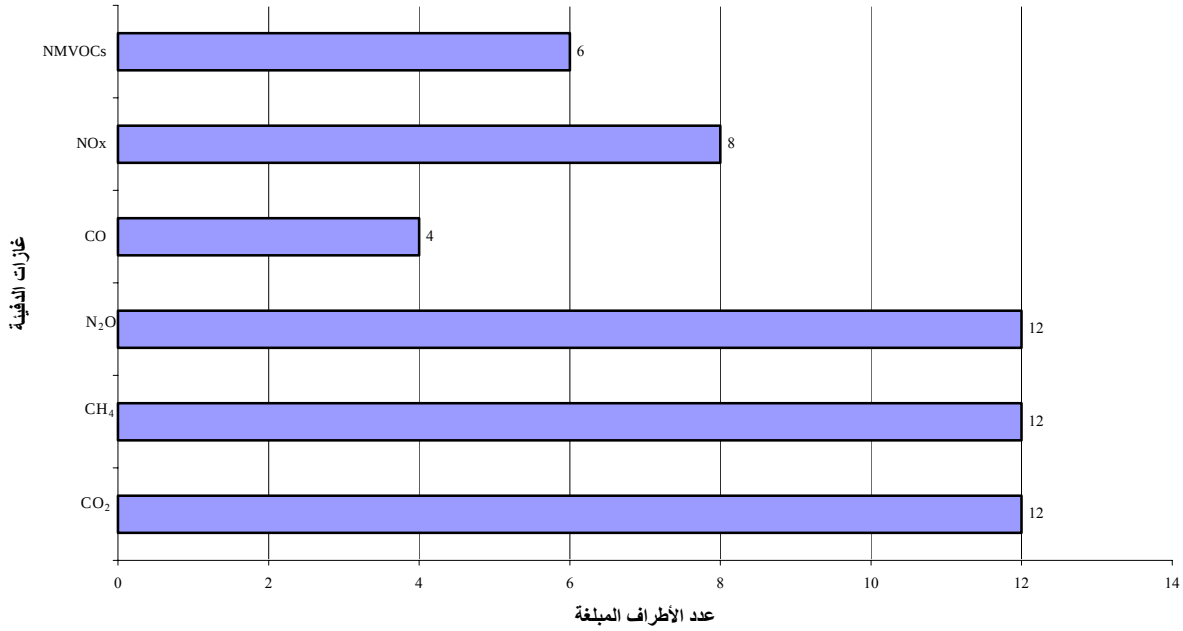

MNVOCs= المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية

NO_x = أكسيد النيتروجين

CO = أكسيد الكربون

N_2O = أكسيد ثنائي النيتروجين

CH_4 = الميثان

CO_2 = ثاني أكسيد الكربون

٣- القضايا التحليلية والمنهجية المتعلقة بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

١٤- استخدم عدد قليل من الأطراف النهج المرجعي، فيما قام أحد الأطراف بمقارنة مفصلة بين تقديرات الانطلاق من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة. وأجرى بعض الأطراف تحاليل نوعية على كمية بشأن عدم اليقين. ورغم أن بعض الأطراف أبلغ عن انبعاثات ناجمة عن حركة الطيران الدولي ووقود السفن، فقد تباين تبويب المعلومات.

١٥- وقام بعض الأطراف باستخدام قيم إمكانيات الاحترار العالمي التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقرير التقييم الثالث. كما أبلغ بعض الأطراف عن المجموع الكلي لانبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها محسوبة بما يعادلها من ثاني أكسيد الكربون. وقد وصفت المنهجيات المستخدمة لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها، بما فيها إجراء اشتقاق واستخدام عناصر الانبعاث الوطنية، بطريقة عامة جداً في معظم البلاغات الوطنية. وبينت بعض الأطراف أنها استخدمت ورقات البيانات التي أعدها الفريق الحكومي الدولي أو برامجياته في تقدير الانبعاثات الوطنية وعمليات إزالتها، بيد أنه لم يدرج أي طرف ورقات البيانات في البلاغ الوطني.

باء – تحليل خفض غازات الدفيئة

١- تقييم المشاكل والمعوقات التقنية المصادفة في تحليل خفض غازات الدفيئة

١٦- وصف طرف واحد فقط النهج الذي اتبعه في تحليل التخفيف من حدة الانبعاثات. وأبلغت ثلاثة أطراف عن الأدوات/النماذج التي استخدمتها لتحليل خيارات التخفيف في بعض القطاعات (مثل استخدام عملية تقييم تخفيف شاملة في قطاع الحراجة). ولم يُبلغ معظم الأطراف عن سيناريوهي خط الأساس والتخفيف، نظراً إلى أنهما يستلزمان إسقاطات للانبعاثات تحتاج إلى بيانات نوعية جيدة وأدوات نماذج تحليلية.

١٧- وقدم طرف واحد فقط وصفاً للأثر الاقتصادي الكلي الناجم عن تدابير التخفيف في البلد الطرف. وكان معظم بنود الوصف لآثار تدابير التخفيف يستند إلى مشروع ويركز بالتالي على المستوى الصغير.

الشكل ٢- عدد الأطراف التي تضطلع بالتحليل القطاعي لخفض غازات الدفيئة

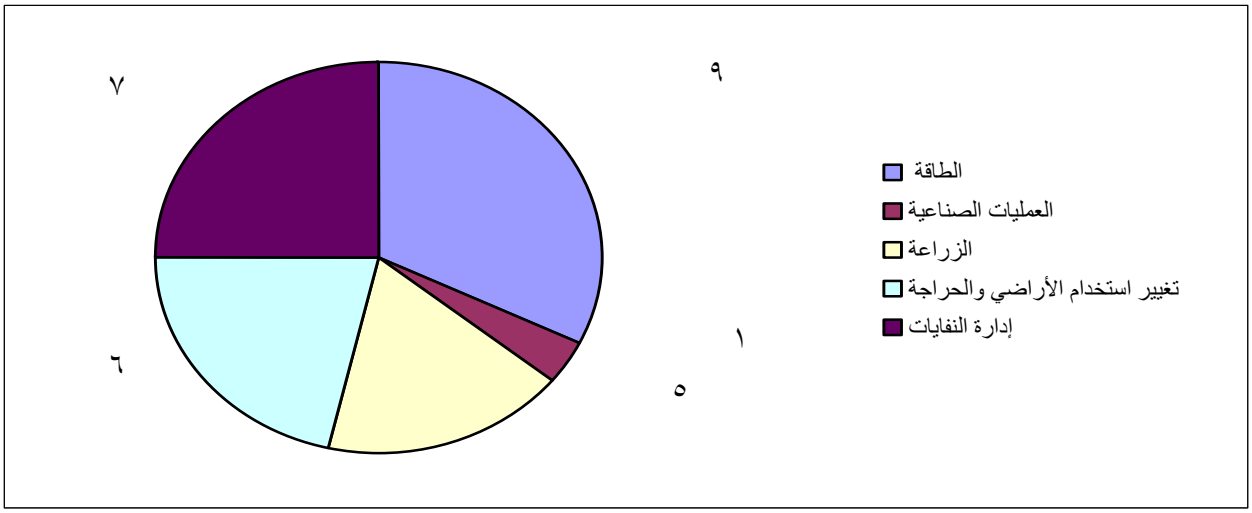

١٨- وأثبت تحليل قطاع الطاقة أن معظم الأطراف حددت تدابير التخفيف المتعلقة بقطاع النقل الفرعي، يليه القطاع الفرعي الخاص بالسكن. وتناولت أطراف قليلة القطاع الصناعي وأثار طرف واحد فقط تدابير محددة لعمليات في القطاع الصناعي (انظر الشكل ٢).

١٩- وشجعت التدابير المتخذة في القطاع الفرعي للنقل والسكن في معظم الحالات على تحسين نظام النقل العام ومراقبة المركبات. وركزت خيارات التخفيف في قطاع السكن على زيادة كفاءة استخدام الطاقة والإنارة، وتحسين نُظم التكييف. وقدمت أطراف عديدة معلومات عن الطاقة المتجددة، وأشارت إلى تدابير تتعلق بالطاقة المائية، والكتلة الحيوية، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وذكرت بعض الأطراف أن لديها أيضاً مشاريع طاقة متجددة متواصلة.

٢٠- وأشار معظم الأطراف إلى الحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية، وكذلك إلى الحاجة إلى تعزيز القدرة التحليلية للأطراف للاضطلاع بتحليل خفض غازات الدفيئة.

٢- تقييم الصعوبات في استخدام المبادئ التوجيهية لأغراض تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة

٢١- أدرج معظم الأطراف في بلاغاتها الوطنية وصفاً لبرامج و/أو مشاريع تتعلق بالتنمية المستدامة، وبخاصة ما يتصل منها بالتخفيف من تغير المناخ (عن طريق خفض المصادر وتحسين المصارف). بيد أن معظم الأطراف أدرجت جزئياً معلومات تتعلق بحساب الاتجاهات العالمية للانبعاثات. وأدرجت أطراف عديدة اتجاهات تاريخية يمكن استقراؤها؛ بيد أن هذا النوع من التقدير لا يتيح سوى تقييم تقريبي للتطور العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة.

٢٢- ولم تُبلغ بعض الأطراف إلا بصفة جزئية عن آثار تنفيذ تدابير التخفيف. وأدرجت أطراف قليلة معلومات عن تخصيص الموارد لتنفيذ تدابير التخفيف التي تُضاف إلى التدابير الواردة في سيناريوهات خط الأساس.

٢٣- وأبلغت ثلاثة أطراف فقط عن معلومات بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمستوى التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة، مثل المعلومات المتعلقة بالحواجز والفرص، والاعتبارات المالية، والخيارات التكنولوجية، وتطوير السياسات العامة وبناء القدرات المؤسسية.

٢٤- وكانت المعلومات التي قدمها معظم الأطراف بشأن مشاريع التخفيف نوعية إلى حد كبير في طبيعتها. وعلى سبيل المثال، قدمت أطراف قليلة فقط معلومات عن تكاليف وفوائد التنفيذ، وإمكانيات التخفيف، والفوائد البيئية والاجتماعية، والمعوقات.

٣- القضايا التحليلية والمنهجية المتعلقة بتحليل خفض غازات الدفيئة

٢٥- قدم جميع الأطراف عدا طرف واحد وصفاً للإطار الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي أو سياق التخفيف من حدة تغير المناخ، واحتل الوصف عادة الجزء الاستهلالي من البلاغ الوطني.

٢٦- وأدرجت أطراف قليلة معلومات تتعلق بفحص خيارات التخفيف ووضع أولويات لها، وكذلك تقييم لتكاليف وإمكانيات تخفيض غازات الدفيئة المرتبطة بها. ولم يُبلغ أي طرف عن دمج التكاليف وإمكانات التخفيض في مختلف القطاعات وذلك في شكل منحنيات التكاليف الهامشية لإمكانية التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.

جيم - عمليات تقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه

١- تقييم المشاكل والمعوقات التقنية

٢٧- اتبع جميع الأطراف المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بالنسبة إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وذلك عند تقديم في بلاغاتها الوطنية. وقدم بعض الأطراف معلومات مفصلة عن المجالات أو القطاعات القابلة للتأثر، مثل الاقتصاد، والمستوطنات والهياكل البشرية، والزراعة، والحراجة، والموارد الساحلية، والتنوع البيولوجي، والموارد المائية، وصناعة صيد الأسماك، والصحة البشرية، والأمن الغذائي، والطاقة والنظم الإيكولوجية.

٢٨- واتبع جميع البلاغات الوطنية التي دُرست قطاعياً في تقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه. وعند استخدام هذا النهج، أُغفل بعض القضايا المشتركة عند الإبلاغ، مثل الآثار الاقتصادية والاجتماعية. لكن، وبالمقارنة مع الآراء التي سبق للأطراف تقديمها في البلاغات الوطنية الأولية، تعالج الأطراف هذه الفجوة في الإبلاغ على نحو متزايد.

٢٩- وأبلغ جميع الأطراف عن استراتيجيات وتدابير التكيف الجاري تنفيذها. وتباينت درجة تفصيل المعلومات المبلغ عنها من طرف إلى آخر. ولم تذكر سوى أطراف قليلة الأساليب التي تستخدمها لتقييم أو تحليل تدابير التكيف. ولم يقم أي طرف من الأطراف بتحديد الأولوية التي يوليها لتدابير التكيف أو بتقديم تقديرات للتكاليف، بيد أن قلة منها وصفت السياسات التي تنتهجها في تعميم مراعاة منظور التكيف في سياساتها وبرامجها الوطنية. ونادراً ما قدمت الأطراف معلومات عما يترتب على تدابير التكيف من آثار اقتصادية واجتماعية، أو المعاوضة بين مختلف التدابير؛ غير أن عددا من الأطراف أشارت إلى الحواجز التي تعترضها في تنفيذ خيارات التكيف. وفي إحدى الحالات، قدم طرف قائمة بمشاريع التكيف إلى جانب خيارات التمويل. وصُممت هذه المشاريع لتعزيز القدرات الوطنية في شتى القطاعات بما فيها نقل التقنيات، وبناء القدرات، والتعاون المؤسسي وإقامة الشبكات.

٣٠- وشدّد معظم الأطراف، بوصفها بلداناً نامية، على أنها أكثر قابلية للتأثر بالتبعات السلبية لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، أعربت تلك الأطراف عن الحاجة إلى موارد في مجال القدرات وموارد تقنية لتطوير أدوات يمكن أن تطبقها في تقييم مدى قابليتها للتأثر بتغير المناخ والتكيف معه بما يمكنها من وضع تدابير ملائمة تستجيب لاحتياجات التكيف.

٢- تقييم الصعوبات في استخدام المبادئ التوجيهية

٣١- حلل جميع الأطراف القطاع الزراعي، تليه الموارد المائية والموارد الساحلية. وأبلغت الأطراف عن تدابير مثل استحداث محاصيل جديدة وأكثر مقاومة، وعن التغييرات التي أدخلتها في استخدام المخصبات ومبيدات الأعشاب، وفي أساليب الري. وراعى أكثر من نصف الأطراف المبلغة النظم الإيكولوجية والصحة البشرية. وأعربت تسعة أطراف مبلغة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وتبعاته، مثل الضرر الذي يلحقه بالزراعة، وتشريد السكان، والتحات الساحلي وفقدان التنوع البيولوجي. وركزت تدابير التكيف على قطاعي الموارد المائية وإدارة السواحل. وتعكس الأهمية التي أولتها الأطراف للتدابير المتعلقة بالموارد المالية التشديد على إدارة المياه بوصفها مجالاً رئيسياً للتكيف في المستقبل. وشددت خمسة أطراف على أن تملّح المياه يقلص من توفرها للأغراض الزراعية، مما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي.

٣٢- وأبلغت خمسة أطراف عن الآثار السلبية لظواهر تيار النينو/التذبذب الجنوبي وأعربت عن قلقها من إمكانية أن يزيد تغير المناخ من طول فترة تلك الظواهر وكثافتها وعددها. ولاحظ معظم الأطراف مع القلق الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ في الصحة البشرية. فقد تُكثِّف موارد المياه الملوثة الناجمة عن الغمر والفيضانات معدلات الإصابة بالأمراض مثل حمى الضنك والملاريا. وتشمل الأمثلة على تلك الآثار الفيضانات والغمر والجفاف والأعاصير الاستوائية.

٣- القضايا التحليلية والمنهجية

٣٣- استخدم معظم الأطراف المبادئ التوجيهية التقنية لتقدير آثار تغير المناخ والتكيف معها التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، واستخدمت الأطراف المنهجية المشتركة لتقييم قابلية المناطق الساحلية للتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر التي وضعها الفريق نفسه. ولكن، في حالة واحدة، وضع الطرف تصوّر الخط الأساسي باستخدام نظام معلومات جغرافي وتقنيات استشعار من بعد، ونهجاً متعدد الجوانب لارتفاع مستوى سطح البحر بثلاثة تصورات لتغير المناخ - تصور متدنٍ (بارتفاع قدره ٠,٢ م)، وتصور معتدل (بارتفاع قدره ٠,٥م) وتصور عال (بارتفاع قدره ١ م) - للتعويض عن القصور في البيانات ومراعاة حالات عدم اليقين الناجمة عن اضطرابات طبوغرافية. واستخدمت أساليب تقييم الخبراء وأساليب إحصائية في الحالات التي لم تراع فيها النماذج المناخية العالمية التقلبات أو التغيرات المناخية المتصلة بتيار النينو/التذبذب الجنوبي الجنوبي عند حساب وتيرة حدوث الظواهر المناخية البالغة الشدة و/أو حجمها. وإضافة إلى ذلك، استخدمت الأطراف أدوات محاكاة مثل "watbal19F" و"Plant Gro" لتقدير تغذية المياه الجوفية وتقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ وتغير مستوى سطح البحر في قطاعات مثل قطاعيْ الحراجة والزراعة.

٣٤- وقامت أطراف عديدة بوضع تصورات محاكاة لتغير المناخ، باستخدام نماذج المناخ العالمية مثل CCC199 الذي صممه المركز الكندي لوضع وتحليل نماذج المناخ، وCSI296 الذي صممته منظمة الكمنولث المعنية بالبحوث العلمية والصناعية، ونموذج ECH498 الذي صممه معهد ماكس بلانك للأرصاد الجوية، ونموذج GFDL90 الذي صممه مختبر الديناميات السائلة الجيوفيزيائية، ونموذج HAD2TR95 الذي صممه المكتب الميتروبولي لمركز هادلي لتغير المناخ. كما استخدمت الأطراف نماذج مناخية عالمية أخرى تشمل المحاكاة البيئية والإيكولوجية العالمية لنظم التفاعل GENESIS ونماذج صممها المكتب الميتروبولي، ومركز رصد وتقييم السواحل، ومنظمة الكمنولث المعنية بالبحوث العلمية والصناعية، والمركز الألماني لتجهيز المعلومات المناخية بالحاسوب. واستخدمت بعض الأطراف نموذج آسيا - المحيط الهادئ المتكامل ونموذجاً متكاملاً آخراً، وهو نموذج تقييم التغير المناخي المستحث بغاز الدفيئة/مولد سيناريوهات التغير المناخي، لتقييم آثار التحولات الواسعة التي تشهدها الأنماط المناخية في مدى قابلية النظم الحساسة للتأثر وإسقاط التغيرات في هطول الأمطار والحرارة.

٣٥- وكان نموذج تصنيف هولدريدج لمناطق الحياة ونموذج فجوة الحراجة النموذجين الفيزيائيين الحيويين المستخدمين في تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ في النظم الإيكولوجية الحراجية. وقيمت الأطراف الصحة باستخدام نماذج آثار تغير المناخ التي وضعتها منطقة المحيط الهادئ. وفي بعض الحالات تتباين نواتج هذه النماذج. من ذلك أن تصوّر منظمة الكمنولث المعنية بالبحوث العلمية والصناعية أبرز، عند تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية، حدوث زيادة في تدفقات التيار القصوى والدنيا، فيما يشير نموذج المركز الألماني لتجهيز المعلومات المناخية بالحاسوب إلى عكس ذلك. واستخدم بعض الأطراف نماذج صممت للاستجابة لاحتياجات محددة لدى بلدان أخرى. واستخدمت الأطراف المبلغة آفاقاً زمنية مختلفة، وأدت المشاكل المرتبطة بنقص البيانات وبقابلية النماذج للتطبيق إلى الحد من التحاليل التي أجراها معظم الأطراف.

٣٦- ونظرت ستة أطراف في الآثار الاقتصادية لتغير المناخ؛ وحللت ثلاثة منها الأثر الاقتصادي لتدابير التكيف المزمع تنفيذها. وأبلغ معظم الأطراف عن ربط تغير المناخ بالتنمية وذلك بإدماج الأولويات الإنمائية المستدامة وقضايا تغير المناخ في السياسات والبرامج و/أو الاستراتيجيات الوطنية.

دال - معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ الاتفاقية

١- البحث والمراقبة المنهجية

٣٧- أبلغ معظم الأطراف، إلى حد ما، عن الأنشطة المتعلقة بالبحث والمراقبة المنهجية؛ غير أن نطاق وجودة الإبلاغ تباينا تبايناً كبيراً. فقد خصص معظم الأطراف المبلغة فصلاً أو فرعاً أو جزءاً فرعياً لهذه المسألة. وفي بلاغات وطنية قليلة لم تقدم معلومات عن أنشطة البحث، فيما تضمنت بلاغات أخرى معلومات متفرقة غطت العمل الذي يجري الاضطلاع به في إطار البلاغ الوطني الأولي بشكل رئيسي. وقُدمت، عموماً، معلومات تتعلق بالمراقبة المنهجية، بينما لم تقدم في بعض الحالات سوى معلومات طفيفة أو كانت منعدمة تماماً. وفي معظم الحالات، سعت الأطراف إلى تقديم معلومات عن وضع البرامج التي تنفذها الحكومة وعن أنشطة البحوث والمراقبة في مجال الأرصاد الجوية والغلاف الجوي وفي المجال الأوقيانوغرافي، ولكن نطاق وجودة هذه المعلومات تباينا من طرف إلى آخر.

٣٨- وأدرج بعض الأطراف معلومات عامة تتعلق ببرامج البحوث الجارية أو المزمع القيام بها في مجال تغير المناخ؛ غير أن أطرافاً قليلة أبلغت عن أنشطة بحث محددة تتصل بآثار تقلب المناخ، أو بتيار النينيو/التذبذب الجنوبي أو الظواهر المناخية البالغة الشدة. ولم يقدم سوى بعض الأطراف معلومات واضحة عن أنشطة البحوث المزمع القيام بها بشأن الآثار، وتقييم قابلية التأثر بتغير المناخ، والتكيف معه والتخفيف من آثاره. وقدمت أطراف قليلة معلومات عن الترتيبات المؤسسية الكفيلة بتيسير البحث في مسائل تغير المناخ.

٣٩- وتمثل دوائر الأرصاد الجوية الوطنية أو الإقليمية نظام المراقبة الرئيسي في جميع البلدان التي دُرست تقاريرها. وكانت المعلومات المقدمة بشأن المراقبة المنهجية متفرقة واقتصرت تفاصيلها على الحد الأدنى. بيد أن بعض الأطراف أبلغت عن احتياجات وأولويات للقيام بالمراقبة المنهجية، مثل إصلاح الشبكات القائمة وإنشاء وتحسين شبكات مراقبة جمع بيانات النظام الإيكولوجي وتجهيزها ودمج شبكات المراقبة. وشملت الاحتياجات الأخرى المبلّغ عنها تعيين موظفين أكفاء وتحسين القدرات التقنية. وأبلغت ثلاثة أطراف عن مشاركتها في نظم البحوث والمراقبة المنهجية على الصعيد العالمي، وأبلغت ستة أطراف عن تعاونها مع منظمات إقليمية ودولية.

٤٠- وأشار معظم الأطراف إلى الحاجة إلى المساعدة على الاضطلاع بأنشطة البحوث التالية وتنفيذها في مجال تغير المناخ وفقاً للأولويات الوطنية:

(أ) وضع برامج تستخدم البرمجيات المحوسبة تدمج التقييمات المناخية مع الآثار القطاعية للبيئة؛

(ب) إقامة شبكة شاملة لمراقبة أحوال الطقس؛

(ج) إنشاء قاعدة بيانات وطنية وتحسين جمع البيانات وتجهيزها؛

(د) إقامة شبكات مراقبة جديدة للنظم الإيكولوجية، والغابات، والتلوث، والنظم الاقتصادية والاجتماعية.

٤١- وركّز جميع الأطراف تقريباً على محدودية قدراتها على الاضطلاع بأنشطة البحوث والمراقبة المنهجية في مجالات مثل الحصول على البيانات الخاصة بتغير المناخ وتحليلها وإدارتها، وتأثير تقلب المناخ والظواهر المناخية البالغة الشدة في مختلف القطاعات. وشددت ثلاثة أطراف على الحاجة إلى وضع شبكات مراقبة وجمع بيانات عالية الجودة، ولا سيما في البلدان التي تواجه نزاعات أو حروباً مدنية داخلية، تحول دون إجراء بحوث.

٤٢- وأظهرت دراسة هذه البلاغات الوطنية الأولية وجود عجز في الترتيبات المؤسسية الكفيلة بتيسير إجراء البحوث والمراقبة المنهجية. ورغم أن معظم الأطراف أشارت إلى وجود دوائر حكومية تهتم بالقضايا البيئية، أبلغ طرف واحد عن إقامة معاهد بحوث على الصعيد الوطني. وأفاد طرف آخر بأن إنشاء مؤسسات تعنى بقضايا تغير المناخ لا يزال جارياً. وأبلغت خمسة أطراف عن مساهمة معاهد مستقلة وأكاديمية والقطاع الخاص في أنشطة البحوث.

٤٣- وعموماً، لم تكن المعلومات المقدمة عن البحوث والمراقبة المنهجية كافية للقيام بأي تقييم عام للصعوبات والمعوقات التقنية التي تواجهها الأطراف. ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن مسألة العجز في الموارد المالية والقدرات البشرية، وكذلك القدرة على الاضطلاع بأنشطة البحوث والمراقبة المنهجية وفقاً لما تضمنته الوثيقة FCCC/SBI/2005/18/Add.4، تنطبق على هذه المجموعة المؤلفة من ١٢ بلداً.

٢- التعليم والتدريب والتوعية العامة

٤٤- وصف جميع الأطراف أهمية التعليم والتدريب والتوعية العامة في تعزيز تنفيذ الاتفاقية وشددت على الحاجة إلى وضع برامج وطنية للتعليم والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ وتحسينها، حسب الاقتضاء. ويلاحظ العديد من الأطراف أن الجهات المستهدفة، من طلاب ومعلمين في نظامي التعليم الرسمي وغير الرسمي، وعامة الجمهور، وواضعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، تُعد أساسية لكفالة نهج كلي لإذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ.

٤٥- ورغم جودة ونطاق الإبلاغ لدى الأطراف، خصصت جميع الأطراف فصلاً، أو فرعاً، أو جزءاً فرعياً للتعليم والتدريب والتوعية العامة. وميّز معظم الأطراف بين الأنشطة المتواصلة والبرامج أو المبادرات المقترحة التي لم تنفذ بعد. كما قدم بعض الأطراف معلومات عن الأنشطة القائمة في مجال التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف.

٤٦- وسلّم معظم الأطراف بإمكانية أن تؤدي مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والتعاون معها إلى تحقيق فائدة في تعزيز التوعية العامة بقضايا تغير المناخ. كما قيم معظم الأطراف إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وحددت مشاركة الجمهور الكاملة فيها. ولم يبلغ سوى طرف واحد عن إقامة موقع وطني لتغير المناخ على شبكة الإنترنت، بينما أشار طرفان إلى الحاجة إلى لزوم إنشاء موقع وطني لتغير المناخ على شبكة الإنترنت وصيانته.

٤٧- وترتبط أكثرية المعلومات عن التعليم بالبرامج والمبادرات ذات الصلة بالقضايا البيئية عامة المدمجة في مختلف مستويات نظام التعليم. وقدمت الأطراف معلومات قليلة أو لم تقدم معلومات أصلاً عن مدى إدراج تغير المناخ في مختلف المناهج التعليمية. غير أن بعض الأطراف سلمت بالحاجة إلى إدراج قضايا تغير المناخ في المناهج التعليمية على مختلف مستويات نظام التعليم.

٤٨- وأبلغ بعض الأطراف عن التدريب الذي تلقته في مجال إعداد البلاغات الوطنية الأولية. وقدم معظم الأطراف معلومات عن تركيز برامج التدريب وعن الفئات المستهدفة. بيد أنها لم تقدم معلومات مفصلة عن الاحتياجات والفجوات ذات الصلة بالتدريب. وعموماً، أشارت الأطراف إلى الحاجة إلى تدريب خبراء وطنيين في مجالات إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وتقييم مدى قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه، وتحليل أنشطة تخفيف الآثار لبناء وتحسين القدرة على إجراء تقييمات، وتحليل البيانات وإعداد تقارير وطنية. كما أبرزت الأطراف المبلغة الحاجة إلى زيادة القدرة التقنية لدى العلماء والموظفين التقنيين والإداريين المحليين، للقيام بأعمال المراقبة المنهجية والبحوث.

٤٩- ولاحظ بعض الأطراف أن العائق الرئيسي في معالجة الشواغل الوطنية ذات الصلة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة يتمثل في نقص الدعم المالي والتقني. وتوجد حاجة ماسة إلى دعم مالي لتمويل المنح المدرسية وبرامج التدريب المتعلقة بمختلف قضايا تغير المناخ، ودعم لحفز الوعي بالقضايا البيئية.

٣- نقل التكنولوجيا

٥٠- لم يبلغ أي طرف عن نتائج تقييمات الاحتياجات التكنولوجية. وخصص بعض الأطراف فصلاً أو فرعاً للاحتياجات التكنولوجية، وأدرجت في بعض الحالات قائمة مفصلة باحتياجاتها في قطاعات تكنولوجية محددة؛ بيد أنها لم تبين الأداة أو المنهجية التي استخدمتها أو النهج الذي اتبعته. ولم يقدم أي طرف معلومات عن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً أو بالحصول عليها في أي قطاع محدد.

٥١- وأبلغ بعض الأطراف عن احتياجاتها التكنولوجية ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره. وقدم أحد الأطراف معلومات عن استخدام التكنولوجيات التقليدية.

٥٢- وكان التبليغ عن نقل التكنولوجيا محدوداً، الشيء الذي يجعل من العسير استخلاص أي استنتاجات بشأن احتياجات الأطراف والقيود التي تواجهها. ومن المهم ملاحظة أن نقص المعلومات قد يعكس نقصاً في المعرفة المتعلقة بتوفر التكنولوجيات القائمة في مختلف القطاعات. وقد يعكس ذلك أيضاً عدم الوضوح الكامل للمعلومات الواردة في الفرع المتعلق بنقل التكنولوجيا في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ ضمن الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ بالنسبة إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية.

٤- تقاسم المعلومات والربط الشبكي والترتيبات المؤسسية

٥٣- لم يخصص أي طرف فصلاً أو فرعاً أو جزءاً فرعياً لتقاسم المعلومات والربط الشبكي. وكانت المعلومات التي قدمها بعض الأطراف متفرقة وتضمنت تفاصيل قليلة، وبالتالي تعذر تقييم الفجوات والمعوقات التي واجهتها الأطراف في هذا المجال.

٥٤- ورغم أن جميع الأطراف لاحظت أن تطوير نظم المعلومات جزء هام في إعداد قوائم الجرد الوطنية غازات الدفيئة، وتقييم قابلية التأثر والتكيّف، وتحليل أنشطة تخفيف الآثار، أشار طرفان فقط إلى الحاجة إلى تعزيز تقاسم المعلومات والربط الشبكي على الصّعد الوطنية، ودون الإقليمية/الإقليمية والدولية. وتبعاً لذلك، فإنه من الصعب تقييم كيفية تحسين تبادل المعلومات والربط الشبكي عن طريق توفير موارد بشرية ومالية ملائمة، والمزيد من البيانات والمعلومات.

٥٥- وشدّد بعض الأطراف على أهمية دمج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في عمليات تخطيط التنمية الوطنية. ورأى العديد من الأطراف أن أحد القيود الرئيسية يتمثل في الافتقار إلى الترتيبات المؤسسية الملائمة وعدم وضوح أدوار ومسؤوليات الخبراء والمؤسسات في إجراء الدراسات التقنية المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية. ورأت تلك الأطراف أنه ينبغي اعتبار النقص الحاصل في التوعية العامة العائق الرئيسي الآخر الذي يحول دون النهوض بالتخطيط الإنمائي الوطني المعني بتغير المناخ.

٥٦- وأبلغ جميع الأطراف عن الحاجة إلى تعزيز الحصول على المعلومات للمساعدة على التصدي للمشاكل المتصلة بإعداد البلاغات الوطنية. ولاحظ بعض الأطراف عدم اتساق البيانات والمعلومات المقدمة من مختلف المنظمات الإقليمية والدولية من أجل إعداد مختلف مكونات البلاغات الوطنية، وطالبت باتخاذ تدابير للتصدي لهذه المشكلة.

٥٧- وأبلغ بعض الأطراف عن ضعف الترتيبات المؤسسية ونقص الموارد البشرية والقدرة على جمع البيانات بصورة منهجية. كما أن عدم وجود جامعات و/أو مراكز بحث تعالج المسائل المتعلقة بتغير المناخ، جعل من الصعب تنفيذ بعض الأنشطة المتصلة بإعداد البلاغات الوطنية.

٥- بناء القدرات

٥٨- يعتبر بناء القدرات وتعزيزها مسألة حيوية بالنسبة إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية. وأبلغ جميع الأطراف تقريباً عن احتياجاتها وأنشطتها في مجال بناء القدرات، رغم أن أطرافا قليلة خصصت فصلاً أو فرعاً قائماً بذاته لبناء القدرات، حيث أعربت الأطراف في عدد من الحالات عن تلك الشواغل في مختلف فصول البلاغات الوطنية. وتباين نطاق وجودة المعلومات المقدمة بين الأطراف، وكانت متفرقة جداً في بلاغات وطنية قليلة.

٥٩- وتُستخدم المعلومات المتعلقة ببناء القدرات الواردة في البلاغات الوطنية بغية رصد تنفيذ إطار بناء القدرات المرفق بالمقرر ٢ م أ-٧ على نحو منتظم، وفقاً للخطوات الواردة في المقرر ٤/م أ-١٢. وتتولى الأمانة جمع هذه المعلومات وتقديمها على نحو توليفي بانتظام وإبلاغ مؤتمر الأطراف بها. وإضافة إلى ذلك، يمكن للأطراف تقديم بلاغات سنوية بشأن بناء القدرات، وفقاً للمقررين ٤/م أ-١٢ أو ٦/م أإ-٢. ووُضع في أثناء الدورة السادسة والعشرين للهيئة الفرعية للتنفيذ شكل هيكلي للإبلاغ عن بناء القدرات (FCCC/SBI/2007/15، الفقرة ٩٢).

٦٠- وعموماً، أبلغت الأطراف عن نقص في القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإعداد البلاغات الوطنية ولتنفيذ أحكام الاتفاقية الأخرى بوصفه عائقاً رئيسياً. وتتضمن احتياجات بناء القدرات الأخرى التي تم تحديدها: الخبرة في كيفية إدماج قضايا تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية؛ والتدريب الملائم والشامل لإجراء دراسات

تـــتعلق بقابلية التأثر والتكيف، والتخفيف من حدة الآثار؛ وكفالة استدامة عملية البلاغات الوطنية؛ والزيادة في التعليم والتوعية العامة.

٦- المتطلبات والمعوقات المالية والتكنولوجية

٦١- وفقـــاً لـــلمقرر ١٠/م أ-٢، يمكـــن للأطـــراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية أن تقدم وصفاً للاحتياجات المالية والتكنولوجية والقيود المرتبطة بالإبلاغ عن المعلومات، ويمكن أن يشتمل الوصف على الأنشطة والـــتدابير المـــتوخاة بموجب الاتفاقية. وأدرجت أطراف قليلة فرعاً أو جزءاً فرعياً منفصلاً تضمن معلومات عن الاحتياجات المالية والتكنولوجية. وأدرجت أطراف قليلة قائمة مشاريع تحتاج إلى الدعم المالي.

٦٢- وأبلغـــت جميع الأطراف عن المشاكل والقيود ذات الطابع المالي والتكنولوجي التي أثرت في قدرتها على إعداد بلاغاتها الوطنية، رغم أن المشاكل تباينت من حيث نوعها ونطاقها وطبيعتها بين الأطراف.

٦٣- وعموماً، أبلغت الأطراف عن احتياجاتها من الدعم المالي والتكنولوجي في عدد من المجالات بما فيها: إقامة نظـــم وطنية مستدامة لجمع البيانات المتعلقة بإنبعاثات غازات الدفيئة ورصد تلك البيانات والإبلاغ بها والتحقق مـــنها وخـــزنها؛ وتعزيـــز نظم المراقبة المنهجية؛ ووضع نماذج وأدوات وموارد تكنولوجية؛ وزيادة الوصول إلى التكنولوجـــيات الخاصـــة بالتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية؛ وزيادة التعليم والتوعية العامة.

٦٤- وأشـــارت غالبية الأطراف إلى أن قيام البلدان المتقدمة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيات جوهري لتنفـــيذ الاتفاقية. وبالتالي، فإن نقص التمويل، وعدم توفر الأدوات الملائمة للتقييم، ومحدودية التغطية القطاعية، ونقص القدرة البشرية والخبرات يعوق تنفيذ الأنشطة المتصلة بتغير المناخ.

٦٥- وسلّمت جميع الأطراف بتلقي المساعدة المالية والتقنية من مرفق البيئة العالمية و/أو البرامج الثنائية في سبيل إعداد البلاغات الوطنية. وعموماً، أبلغ معظم الأطراف عن الحاجة إلى تلقي مزيد من المساعدة المالية والتقنية؛ بيد أنه من اللازم تقديم معلومات مفصلة عن المجالات والأنشطة الواجب دعمها.

رابعاً - توصيات بشأن تحسين عمليات إعداد البلاغات الوطنية من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

٦٦- في ضوء التباين الكبير في مستوى ونطاق التبليغ الذي لوحظ في البلاغات الوطنية الأولية المقدمة من ١٢ طرفاً إلى الأمانة، يوصي فريق الخبراء الاستشاري بما يلي:

قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية، ووضع عوامل انبعاثات وطنية وتحسين جمع البيانات لدى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية؛

(ب) ينبغي للبلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تسعى لوضع وصيانة مجموعات بيانات موثوقة من بيانات الأنشطة، ولا سيما في مجالات استهلاك الطاقة والزراعة والحراجة؛

(ج) تُشجَّع بقوة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على استخدام قاعدة بيانات عوامل الانبعاثات التي أعدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وفي الوقت نفسه، وكلما طورت الأطراف عوامل انبعاثات وطنية، ينبغي إحالتها إلى قاعدة البيانات حتى تساعد الأطراف الأخرى غير المدرجة في المرفق الأول؛

(د) تُشجَّع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إدراج عمليات وصف المنهجيات المستخدمة في إعداد قوائم الجرد لديها، وبخاصة ما يتعلق منها بالأساليب المحلية أو الوطنية، وجمع البيانات واختيار عوامل الانبعاثات؛

تحليل خفض غازات الدفيئة

(هـ) يجوز للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول والتي هي بصدد إعداد بلاغاتها الوطنية الأولية أن تستند إلى المقرر ١٧/م أ-٨ وإلى دليل المستخدم للمبادئ التوجيهية للإبلاغ التابعة للاتفاقية بالنسبة إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول[٥] بوصفها توجيهات مهمة فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن الإبلاغ عنها في هذا الفرع؛

(و) ينبغي أن تُزوّد الأطراف بالأدوات والمهارات اللازمة لإجراء تحاليل التخفيف من الآثار، الأمر الذي سيمكن تلك الأطرف من تحديد أولويات مختلف خيارات التخفيف من الآثار المتاحة لها، وإدماجها وتوليفها على الصعيد الكلي؛

(ز) قد ترى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التركيز في بلاغاتها على المنافع الإضافية التابعة أو المتداخلة للتخفيف من آثار تغير المناخ إلى جانب الشواغل البيئية - الإنمائية ذات الصلة (مثل إدارة الموارد، والفقر والصحة، والتنمية النظيفة والمستدامة)؛

تقييم قابلية التأثر والتكيف

(ح) تُشجَّع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تقديم المزيد من المعلومات عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدابير التكيف؛

(ط) تُشجَّع الدول غير الأطراف في المرفق الأول على وضع أولويات لتدابير التكيف وعلى تقديم تقديرات للتكاليف الاقتصادية لآثار تغير المناخ؛

(ي) ينبغي للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تقدم معلومات مفصلة عن آثار تغير المناخ في بلدانها؛

(ك) تُشجَّع الأطراف على تقديم المزيد من المعلومات عن سياسات التكيف وتدابير التخفيف من الآثار ونجاحها؛

---

(٥) <http://unfcc.int/national_reports/non-annex_i_natcom/guidelines_and_user_manual/item/2607.php>.

المواضيع المشتركة

(ل) تُشجَّع الأطراف على استخدام نموذج بشأن المواضيع الشاملة لعدة قطاعات في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (FCCC/SBI/2007/3) أثناء عملية إعداد البلاغات الوطنية الثانية واللاحقة بغية تحسين نطاق وجودة الإبلاغ عنها: البحوث والمراقبة المنهجية؛ التعليم والتدريب والتوعية العامة؛ نقل التكنولوجيا؛ تقاسم المعلومات والربط الشبكي والترتيبات المؤسسية؛

(م) تُشجَّع الأطراف على تنسيق إبلاغها السنوي إلى مؤتمر الأطراف بشأن أنشطة تنفيذ أُطر بناء القدرات بموجب المقرر ٤/م أ-١٢ مع المعلومات المقدمة في بلاغاتها الوطنية، بما في ذلك عن طريق تطبيق النموذج المشار إليه في الفقرة ٦٦(١) أعلاه؛

(ن) ينبغي تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الأطراف، وبخاصة المساعدة اللازمة للحصول على البيانات ونظم إدارة البيانات، وتحسين قدرات الرصد، وتحسين المراقبة المنهجية وإجراء البحوث في المجالات الأخرى التي تشتمل عليها البلاغات الوطنية؛

(س) ينبغي وضع أدوات لاتخاذ القرار بغية مساعدة الأطراف على تحديد احتياجاتها التكنولوجية أو وضع الأولويات لها ووضع مبادئ توجيهية واضحة في الإبلاغ عن نقل التكنولوجيا؛

(ع) تشجَّع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الدولية على دعم مراكز التفوق الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للمساعدة على تيسير تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون بين دول الشمال والجنوب.

٦٧- كما يوصي فريق الخبراء الاستشاري، عند إعداد البلاغات الوطنية بأن يستفيد الخبراء الوطنيون استفادة كاملة من مختلف أدوات التدريب المتوفرة لدى فريق الخبراء الاستشاري لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، وتقييمات القابلية للتأثر والتكيف معها وتقييمات التخفيف من الآثار المتاحة على موقع الاتفاقية على شبكة الإنترنت[٦]. وأن يستخدموا تلك الأدوات.

- - - - -

(٦) <http://unfcc.int/resource/cd_roms/nal/start.htm>.